



# توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع

غسان دوعر

باحث متخصص بالشؤون الفلسطينية

## ملخص الدراسة

جاء تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، في نهاية شهر مارس ٢٠٠٩م ليؤشر على أن التوجهات الأساسية لهذه الحكومة إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني - اليميني، وإن كان وجود حزب العمل داخلها قد يدفع باتجاه تعزيز النزاعات البراجماتية، واعتبارها ضمن عملية صنع القرار.

وقد شكّل «نتنياهو» المجلس الوزاري المصغر بشقيه السياسي والأمني، وهو أحد التعيينات الأكثر أهمية بالنسبة لوزراء الحكومة، والتي يحرص الوزراء على أن يكونوا أعضاء فيه؛ لما يحصلون عليه من امتيازات في صناعة القرار. ويضم المجلس من ٧-٨ شخصيات؛ حيث يضم في تشكيلته الجديدة ربما للمرة الأولى اتجاهين فكريين: أحدهما يمثل الفكر العسكري، والآخر يمثل الفكر الاستخباراتي الاستراتيجي.

وهكذا يجد الفلسطينيون أنفسهم مجدداً أمام حكومة يمينية متطرفة بزعامة «نتنياهو»، الذي يدعو صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام» على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء «سلام اقتصادي» مع الفلسطينيين؛ لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، فليس هناك مفر أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصاً بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يسهّل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، ويمكنهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة.

وليس بمقدور فصائل المقاومة أن تتجاهل حجم المآزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلباً على أداء حكومة «نتنياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات جادة مع العرب. لذا فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل -حماس تحديداً- لكي ترفض أسلوب التهدة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتمسك برفض جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاعتقالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

ومن ثم فإن المطلوب من القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة، وتتجاوز ما يسمونه بالسلام كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، عبر رفض التطبيع والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه العدوان.



# توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع



غسان دوعر

باحث متخصص بالشؤون الفلسطينية

## مقدمة:

تشير الحكومة الإسرائيلية التي شكّلها بنيامين نتنياهو في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٩م اهتمامًا خاصًا؛ لأنها تعتبر الحكومة الأشد يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني بحسب التصنيف الحزبي الإسرائيلي. ويشير تشكيل هذه الحكومة إلى أن توجهاتها الأساسية إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني-اليمني، وبرغم ذلك فإن وجود حزب العمل داخلها سيدفع باتجاه تعزيز النزاعات البراجماتية ضمن عملية صنع القرار.

وقد شكّل نتنياهو المجلس الوزاري المصغر بشقيه السياسي والأمني، وهو أحد أهم التعيينات بالنسبة لوزراء الحكومة، ولذا يحرص الوزراء على أن يكونوا أعضاء فيه؛ لما يحصلون عليه من امتيازات في المشاركة في صناعة القرار. ويضم المجلس من ٧-٨ شخصيات. لكن اللافت للنظر أنه ربما ستكون المرة الأولى التي سيضم فيها المجلس اتجاهين فكريين: أحدهما يمثل الفكر العسكري، والآخر يمثل الفكر الاستخباراتي الاستراتيجي<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك، فإن أحد الأسئلة المطروحة الآن هو: كيف ستتؤثر عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة على مستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين، وعلى الأوضاع الإسرائيلية الداخلية، وعلى السياسة الخارجية في ضوء تبدل الإدارة الأمريكية وانتهاء «عهد» الرئيس جورج بوش؟

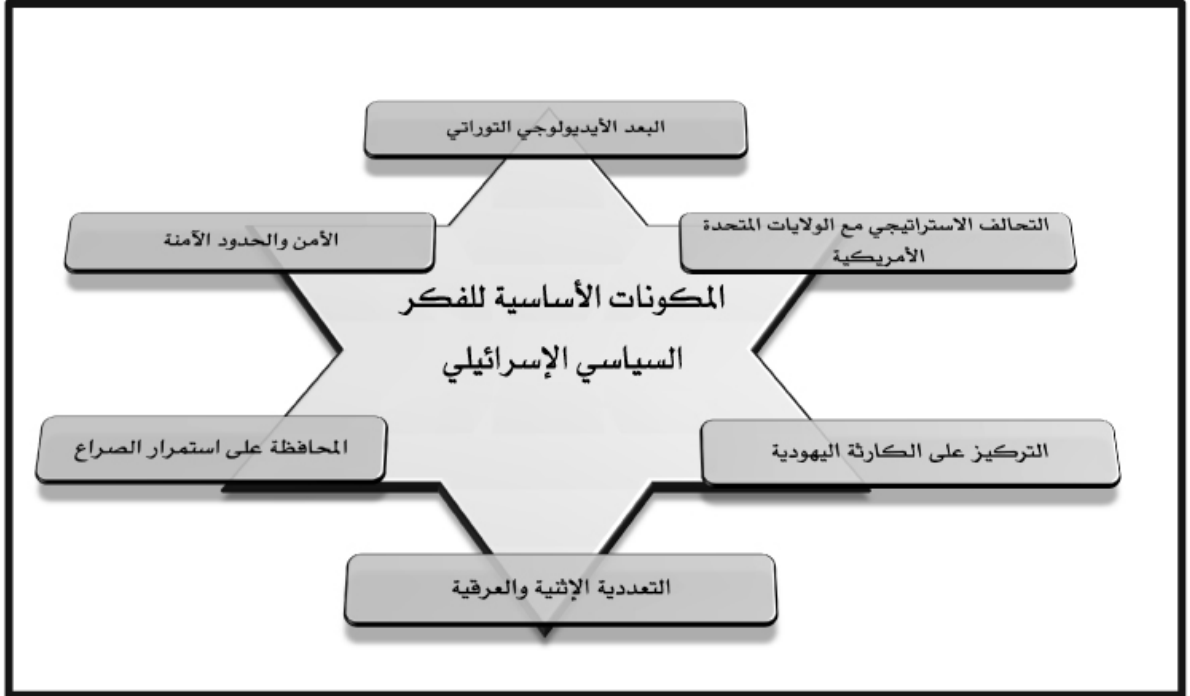
## أولاً: مكونات الفكر السياسي الإسرائيلي واتجاهاته وتياراته:

يقوم الفكر السياسي الإسرائيلي على عدة مكونات أساسية -تحدّد علاقة النظام الحزبي مع سائر أجهزة الحكم- وُلدت وترعرعت قبل قيام الكيان الصهيوني، وما زالت تسيطر على العقلية الإسرائيلية، ومن أهم تلك المكونات ما يلي:

### ١- البعد الأيديولوجي التوراتي:

رغم ادعاء الحركة الصهيونية بأنها حركة «علمانية» لا دينية، إلا أن هذه الحركة استمدت من التوراة والتلمود كل مكونات دعوتها السياسية والأيديولوجية، وأفكارها الأساسية لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

(١) صحيفة المنار الإلكترونية، ٢٢/٣/٢٠٠٩م.



يستطيع الكيان الصهيوني العيش في هذا المحيط المعادي له، إلا كدولة يهودية صهيونية تستمد قوتها ونهجها من مبادئ الديانة اليهودية والحركة الصهيونية. وفي المقابل، فإنها لا تستطيع أن تكون دولة علمانية ديمقراطية (ثنائية القومية)، بل دولة يهودية صهيونية تحافظ على نقاء العنصر اليهودي، وتتخلص من العنصر العربي نهائياً.<sup>(١)</sup>

## ٢- الأمن والحدود الآمنة:

يضع قادة الكيان الصهيوني مسألة ضمان أمن دولتهم على رأس اهتماماتهم، لكن ذلك لا يعني الدفاع عن أرض معينة محددة، بل يعني أن يكون للجيش الإسرائيلي حق المناورة في الأرض والأجواء العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، وهكذا، فإن أمن الكيان الصهيوني لا يتحقق بمجرد حصوله على ضمانات دولية، وإنما هو مرتبط بإحراز مكاسب وإنجازات فعلية، ومن خلال سيطرة فعلية على المنطقة.

(١) بتصرف عن أبو خالد العملة، نتيهاو سلام القوة والإخضاع (دمشق:

دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦م).

ويمكن القول ببساطة شديدة: إن المنابع التوراتية للصهيونية متحكمة بالكامل في الوعي الصهيوني الجماعي، وهي أقدر من غيرها على تقديم تفسير منطقي وصحيح للحركة السياسية الداخلية للصهيونية، ولنتائج الانتخابات الصهيونية الأخيرة، التي عبّر فيها الرأي العام الصهيوني بأغلبية مهمة عن انحيازه للأيديولوجية الصهيونية.

ويجب ألا نتطلي علينا خديعة انقسام المجتمع الصهيوني انقساماً ثنائياً ما بين مؤيدين «للسلام» المزعوم، ورافضين له، فهذا الانقسام لا أساس له على صعيد الولاء للفكر الصهيوني، و«لدولة اليهودية» بمفهومها التوراتي الصهيوني، ولا وجود له عند النظر للعرب والفلسطينيين. إنه فقط انقسام حول التكتيك، ووسائل تحقيق البرنامج الصهيوني الاستراتيجي، وحول مراحل تحقيق هذا البرنامج الصهيوني.

وانعكاساً لهذا البعد الأيديولوجي التوراتي، فإن العلاقة بين الكيان الصهيوني ويهود العالم والحركة الصهيونية علاقة عضوية، ما داموا يشكلون احتياطياً استراتيجياً مادياً وسياسياً وبشرياً ومعنوياً، لذلك لا

على أرض فلسطين. ومن جانب آخر، لا يكمن ضمان أمن الكيان الصهيوني في عدم الانحياز، بل على العكس. والدليل على ذلك -وفق المنطق الصهيوني- أن الكيان الصهيوني استطاع -بفضل الولايات المتحدة وما تقدمه له من مساعدات في مختلف المجالات- أن «يصمد» في وجه أعدائه الذين يتفوقون عليه عدّة وعدداً. وبحسب هذا المنطق الصهيوني، فإن القيادة الإسرائيلية لو انتهجت سياسة عدم انحياز، لتعرضت لضغوط دولية من أجل التنازل عن مواقفها، ولم يكن في استطاعتها المضي في تحقيق المشروع الصهيوني التوسعي.<sup>(٢)</sup>

#### ٤- المحافظة على استمرار الصراع:

ترى الثقافة الأمنية الإسرائيلية أن استمرار الصراع يخدم استمرار وجود الكيان الصهيوني وازدهاره. فمنهج التعليم الإسرائيلي تقوم على قاعدة العداء الدائم، والحرب المتواصلة، والكراهية المقيتة، والرفض المطلق للتعايش مع العرب والمسلمين. ويسير هذا وفق النظرية القائلة: الكل نازيون: ألمان وعرب، الكل يكرهنا، والعالم دائماً ضدنا.

وترى القيادة السياسية والدينية الإسرائيلية أن استمرار الصراع يصب في مصلحة اليهود؛ لأنه -وفقاً لزعيمهم- يقرب من اليوم الذي سيسود به اليهود على العالم أولاً، ويحافظ عليهم من خطر غير اليهود ثانياً، فهو يوفر فرصة ليقوم اليهودي بطرد «الأغيار» من فلسطين -أي غير اليهود- سواء كان الأمر للأفراد أو للجماعات.<sup>(٣)</sup>

#### ٥- التركيز على الكارثة اليهودية:

التركيز على الكارثة اليهودية والتي تعد أكثر الموضوعات التي تُطرق في الثقافة السياسية والعامّة

(٢) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤م (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥م) ص ٢١٤.

(٣) سمير سمعان وآخرون، العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٤م) ص ٨.

وقد ربطت القيادة الإسرائيلية جميع مجالات النشاط الحيوية بالأمن ومتطلباته، واعتبرت أن الأمن لا يعتمد فقط على القوة العسكرية، وإنما يعتمد أيضاً -بدرجة كبيرة- على الهجرة اليهودية، وعلى إقامة مستوطنات جديدة، وعلى تحسين وتمتين الوضع الصناعي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمن الإسرائيلي يعتمد على أمن الزمان الناجم عن المعلومات (الاستخبارات)، وعن التدابير التشتيتية المتخذة لتفتيت العرب ومنع فاعليتهم القتالية، كما يرتبط العمل على ضمان أمن الكيان الصهيوني بالعمل على ضمان «حدود آمنة» له.

والأخيرة يوضحها يغال آلون -نائب رئيس الوزراء في حكومة غولدا مائير للأمن والحدود الآمنة- بقوله: «إن حدود هدنة ١٩٤٩م لا يمكن الدفاع عنها، وإن العودة لتلك الحدود ستكون عودة إلى مصيدة استراتيجية. إننا نحتاج حدوداً جديدة تكون رادعة لحرب أخرى. إننا نستطيع بجهدنا وحدنا أن نجعل من حدودنا حدوداً آمنة. ومن الأفضل أن تكون آمنة حتى لو لم يكن متفقاً عليها من الآن وإلى زمن طويل قادم».

خلاصة بحث يغال آلون أنه لا يمكن للكيان الصهيوني أن يحصل على الأمن ويحافظ عليه إلا ببقائه متفوقاً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة.<sup>(١)</sup>

#### ٣- التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الفكر السياسي الإسرائيلي أن الوفاق الدولي يقيد من حرية القيادة الإسرائيلية وأهدافها، ويحيد انحيازها إلى جانب الدول الغربية الكبرى التي ساهمت إلى حد بعيد في إيجاد المشروع الصهيوني

(١) بتصرف عن إبراهيم العابد، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١م) ص ٣٠-١٩.

والتيارات الرئيسية التي تجسّد التشردم السياسي في الفكر السياسي الإسرائيلي.

وبفعل التشردم السياسي، أصبحت الساحة السياسية الإسرائيلية تحفل بجميع أنواع الأحزاب التي يمكن أن توجد في قارة بأكملها. ومن الصعب أن توجد أيديولوجية ما في العالم لا تجد تجسيداً لها في أحد الأحزاب التي تتنوع بشكل

غريب، وتضم تشكيلات كاملة من «الأحزاب العمالية»، و«الأحزاب اليمينية»، و«أحزاب الوسط الليبرالية»، والأحزاب والحركات الدينية والطائفية. وعدد كبير من حركات الاحتجاج والأحزاب

«اليسارية» بألوانها المختلفة، وعدد كبير من الأحزاب والحركات والتجمعات الصغيرة التي تتوحد وتنشق ثم تعود لتتوحد، يضاف إلى ذلك مجموعة متزايدة من الحركات والمنظمات تتسع قاعدتها الجماهيرية باستمرار مع تزايد عدوانية الكيان الصهيوني.

إن طبيعة الأحزاب الصهيونية بكافة مسمياتها تتبنى الصهيونية كأيديولوجية، الأمر الذي يجعل الصراع فيما بينها ينحصر فقط في كيفية الوصول إلى السلطة، والسيطرة على موقع اتخاذ القرار السياسي، وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه في الأحزاب والمؤتمرات الصهيونية العالمية.<sup>(٢)</sup>

كما تتميز الأحزاب الإسرائيلية - بشكل عام - بنمط خاص من الحياة الداخلية ليست مألوفة خارج الكيان الصهيوني. ففي الحزب الواحد، توجد آراء مختلفة للغاية حول العديد من الأمور، تعتبر بالنسبة لأي حزب حيوية ومهمة، مثل: الاستيطان، علاقة الدين والدولة، والنظام الداخلي، الانسحاب من الضفة الغربية والجولان، وغيرها. وهذه المجموعات أو التكتلات

(٢) حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦م) ص ٣٧١-٣٧٥.

في الكيان الصهيوني، وربما بين يهود العالم، لدرجة أن وصل الأمر برئيس الكنيسة السابق أبراهام بورغ إلى أن يقول: إنها باتت موجودة في حياتنا أكثر من وجود الرب.

وتصبو القيادة السياسية الإسرائيلية من وراء الاستمرار في التركيز على الكارثة اليهودية إلى تجنيد المجتمع اليهودي بأكمله، وتجنيد جميع طاقات اليهود في العالم في بناء أمة مجنّدة كما تمنّاها قادة الحركة الصهيونية التاريخيون، وإيجاد مجتمع إسرائيلي يقف على أرضية مشتركة وهوية مشتركة بعد صهر المجموعات اليهودية المهاجرة من ثقافات مختلفة.

ومن دوافع هذا التركيز أيضاً: إيجاد شرعية لوجود اليهود في فلسطين المحتلة، وكسب تعاطف العالم على أنهم ضحية، وإيجاد شرعية لوجود سلاح نووي رادع يساعد على منع قيام «هتلر جديد» بمحاولة إبادة اليهود، والتحريض ضد العرب. فعالباً ما يقارنون أي زعيم عربي يتحدى المشروع الصهيوني في فلسطين بهتلر؛ بغية التحريض عليه أمام القوى الغربية الكبرى.<sup>(١)</sup>

## ٦- التعددية الإثنية والعرقية:

تعتبر التعددية الإثنية والعرقية من أبرز سمات المجتمع الاستيطاني الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين، الذين قدموا من بلدان وتجمعات تختلف فيما بينها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعرقية.

وتحت تأثير التعددية الإثنية والعرقية، وعدم الانسجام السياسي والطبقي لمختلف شرائح المجتمع الصهيوني، ظهرت التعددية الحزبية،

(١) عبد الحميد الكيالي، إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨م) ص ١٩-٢٥.

فلسطيني. ويرفض الليكود أيضًا الانسحاب من أي جزء من القدس الشرقية على الإطلاق، فيما يلح حزب كديما إلى أن هذه القضية قابلة للتفاوض، لكن ليس فيما يتعلق بمنطقة البلدة القديمة.

أما حزب العمل، فإن موقفه هو إبقاء «الأحياء اليهودية»، والمقصود بها الأحياء الاستيطانية، تحت السيادة الإسرائيلية، وإقامة نظام خاص لإدارة منطقة البلدة القديمة، باستثناء الأماكن المقدسة اليهودية، مثل حائط البراق، التي يعتبر أنها ستبقى تحت سيادة إسرائيلية.

وفي قضية الحدود، فإن حزبي كديما والعمل يتحدثان في برنامجيهما عن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى الكيان الصهيوني. ويزيد حزب كديما أن الدولة الفلسطينية لن تشمل «مناطق أمنية» من دون أن يوضح موقعها، لكن المرجح أن المقصود غور الأردن. كذلك يتحدث هذان الحزبان عن إخلاء وتفكيك البؤر الاستيطانية العشوائية، وعن إخلاء المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، في حين أن حزب الليكود لا يتطرق أبدًا إلى قضية الحدود أو البؤر الاستيطانية؛ كونه يحاول جذب مؤيديه له من أوساط المستوطنين.

ولا يبدو أن الأحزاب الإسرائيلية تسعى للتوصل إلى اتفاق سلام، لا مع الفلسطينيين ولا مع سوريا، وهما الجهتان اللتان فاوضتهما الحكومة الإسرائيلية قبل شهور قليلة.

فحزب الليكود يعتبر أن الظروف الحالية لا تسمح بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، ومع ذلك يتحدث عن إجراء مفاوضات مع جهة فلسطينية، ومحاربة الجهة الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب العمل.

وفيما يتعلق بسوريا فإن حزبي كديما والعمل يعبران عن استعدادهما لإجراء مفاوضات معها، لكنهما لا يوضحان مدى استعدادهما للانسحاب من هضبة الجولان، وهما من جهة أخرى يشترطان أن تقطع سوريا علاقاتها مع إيران، وتتوقف عن تسليم حزب الله، وأن تطرد قيادة حماس من دمشق. ومن جهة

تهدد الأحزاب بالانشقاق في بعض الأحيان. ويمكن للمجموعة المنشقة -إذا كانت تضم بعض أعضاء كنيسة في قيادتها- أن تبقى في التحالف نفسه مع الحزب الأم، أو أن تبدل تحالفها مع كتل أخرى، أو أن تدخل في تحالف مع الحزب الذي انشقت عنه. وكثيرًا ما نرى حلفاء الكتلة الواحدة يتحولون إلى خصوم، ثم يعودون إلى مواقعهم السابقة في مناسبات قريبة.

ومن ذلك، انشقاق رئيس الوزراء السابق ديفيد بن غوريون عن حزب الماباي وتشكيله حزب رافي عام ١٩٦٥م، ثم عودته إلى الحزب الأم من جديد عام ١٩٦٨م. وكذلك رئيس الوزراء السابق أريئيل شارون الذي انشق عن حزب الليكود عام ٢٠٠٥م وشكل حزب كاديما (١).

### ثانيًا: الخلفية السياسية للانتخابات وبرامج الأحزاب الإسرائيلية المشاركة فيها:

اختار الجمهور الإسرائيلي يوم الثلاثاء ١٠/٢/٢٠٠٩م ممثليه في الكنيسة الـ١٨، وذلك بعد جولة انتخابات تنافس فيها ثلاثة وثلاثون حزبًا. وقد أفرزت نتائج انتخابات الكنيسة تشكيلة تعبر عن اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي الذي يتجه نحو مزيد من التشدد في صراعه مع العرب، وتحوله عن اليسار، وميله بشدة إلى اليمين.

إن البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية الثلاثة الكبرى: الليكود وكديما والعمل، تُجمع على «لاءات» إسرائيلية تقليدية، تتمثل في: عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم الانسحاب من القدس الشرقية، وعدم الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م.

ويظهر عند الاطلاع على برامج هذه الأحزاب، أن هذه الأحزاب تعارض إطلاقًا عودة أي لاجئ

(١) حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

### ٣- الإدارة الأمريكية الجديدة:

كانت العلاقات بين الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية الجديدة محوراً في الحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، فقد حذرت رئيسة حزب كاديما تسيبي ليفني من أن انتخاب حكومة برئاسة نتياهو سيضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة.<sup>(٤)</sup>

### ٤- الملف النووي الإيراني:

وهو تحدياً جوهري يمس أمن الكيان الصهيوني، من وجهة نظر كل الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الانتخابات العامة.

### ٥- توتر علاقات الكيان الصهيوني مع دول

#### المنطقة والقوى الفاعلة فيها:

وأضاف ذلك التوتر أهمية استثنائية لهذه الانتخابات، بل إنه ألقى بظلاله على بعض القضايا المحلية والإقليمية في المنطقة، سواء ما تعلق منها بشكل التعاطي مع حماس التي تحكم قطاع غزة، وتهدد مدينة تل أبيب وجنوب الكيان الصهيوني، أو استمرار التفاوض مع السلطة الفلسطينية من عدمه، أو ما يرتبط بكيفية التعاطي مع الملفين الإيراني والسوري، وحتى مع تركيا التي توترت العلاقة معها بسبب مواقفها من العدوان على غزة.<sup>(٥)</sup>

### ٦- شهدت هذه الانتخابات أكثر من سابقتها

#### أزمة قيادة حقيقية:

فمنذ وقت طويل يمكن ملاحظة ضعف الاستقرار الحكومي، واضطراب «السياسة الإسرائيلية»، وتنامي الخلافات بين أقطابها، ما يعني أن الكيان الصهيوني بات يعيش نوعاً من الأزمة السياسية المستمرة، التي

حزب الليكود فإنه لا يتطرق في برنامجه إلى سوريا بتاتاً.<sup>(١)</sup>

### المنخ الذي جرت فيه الانتخابات الإسرائيلية:

لهذه الانتخابات ما يميزها، ويجعلها تحمل مستجدات مهمة، لاسيما العوامل الإقليمية والداخلية التي كان لها تأثير مهم على الناخب الإسرائيلي في حسم تصويته لحزب معين.

### وتلك العوامل هي:

#### ١- الحرب الدموية ضد قطاع غزة، وتداعيات

#### تلك الحرب على الصعيدين الداخلي والدولي:

إذ إن هناك إجماعاً لدى الأحزاب اليمينية واليسارية على أن تلك الحرب لم تحقق أهدافها؛ حيث ما زالت حماس -وفقاً لرؤيتهم- لاعباً مؤثراً في المنطقة، ولديها المقدرة العسكرية على ضرب تل أبيب. ولذلك اعتبر قادة هذه الأحزاب الحرب أرضاً خصبة لشن الهجوم على باراك وليفني وأولمرت واتهامهم بالتقصير، لإضاعة فرصة تاريخية لتصفية فصائل المقاومة، وتقويض نفوذ حركة حماس.<sup>(٢)</sup>

#### ٢- الأزمة الاقتصادية:

فقد نشرت صحيفة معاريف (٢٨/١/٢٠٠٩م) تقديرات لبنك إسرائيل المركزي تشير إلى توقعات متشائمة للاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠٩م. ولذلك ركز منظمو الحملة الانتخابية لحزب الليكود على أن نتياهو هو الأفضل لمعالجة الاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث نجح سابقاً في مهمته لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي عندما شغل منصب وزير المالية.<sup>(٣)</sup>

(١) بلال ظاهر، «على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط

٢٠٠٩م»، تقرير رقم (٢٦) صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات

الإسرائيلية بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩م.

(٢) صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٧/١/٢٠٠٩م.

(٣) صحيفة معاريف ٢٨/١/٢٠٠٩م.

(٤) يديعوت أحرونوت ٢٩/١/٢٠٠٩م.

(٥) عدنان أبو عامر، «الانتخابات الإسرائيلية: يمين الداخل قد يشعل

جبهات الخارج»، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثالث، آذار/مارس

٢٠٠٩م، ص ٤٤.



دولة فلسطينية، وأقصى ما يمكن أن يقبل به هو إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين بأدنى درجاته، أي السماح لهم فقط بإدارة شؤونهم البلدية والمدنية والدينية، ولن يقبل أن يكون لهم أية سيادة أو استقلال أو تعامل منفصل مع العرب أو مع العالم الخارجي.

وبدهي أن الليكود لن يقبل بعودة أحد من اللاجئين الفلسطينيين، ويؤكد على «معارضة إجراء انسحاب آخر أحادي الجانب»، ويرى «القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتبقى تحت السيادة الإسرائيلية». وفيما يتعلق بالسلام مع سوريا، فهو يرفض مبدأ الانسحاب من الجولان المحتل، ويقبل فقط عقد اتفاقية سلام مع سورية مرجعيتها (السلام مقابل السلام).<sup>(٣)</sup>

كما تضمن البرنامج «مواجهة التهديد الإيراني من خلال منع إيران من الحصول على السلاح النووي بواسطة حشد رأي عام عالمي لتأييد فرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وكذلك الاستعداد لرد عسكري كبير». <sup>(٤)</sup>

## ٢- البرنامج الانتخابي لحزب كاديما:

يختلف برنامج حزب كاديما جزئياً عن برنامج الليكود وتهويماته، ويتمسك هذا الحزب بإنهاء بناء الجدار العازل والحفاظ عليه، ويعتبره خطوفاً نهائية لأية اتفاقية مقبلة، ويصر على بقاء المستعمرات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية التي حوّلت الضفة الغربية إلى (غيتوات)، ويمكن أن يقبل قيام الدولة الفلسطينية مع حرمانها من حقوق السيادة،

(٣) حسين العودات، «الانتخابات الإسرائيلية وبرامج الأحزاب»، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٩/٢/٦ م.

(٤) سليمان المشاقبة، «الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية»، دائرة المطبوعات والنشر (الأردن)، شباط ٢٠٠٩ م.

تجعله يلجأ مراراً إلى تقريب موعد الانتخابات، بسبب ضعف الإجماع على هذه العملية.<sup>(١)</sup>

## ٧- أزمة ثقة في أحزاب الوسط واليسار:

وبخاصة في حزبي كاديما والعمل، فلم يعد هنالك «صقور وحماثم» في الكيان الصهيوني بعد انهيار معسكر اليسار انهياراً يكاد يكون تاماً، ولم يبق سوى معسكر واحد هو معسكر التطرف والحرب، بل إن التنافس في الانتخابات كان في غالبته تنافساً بين اليمين واليمين الأكثر تطرفاً.<sup>(٢)</sup>

## البرنامج الانتخابي لأحزاب الليكود وكاديما والعمل:

تتسجم برامج الأحزاب الثلاثة مع الاستراتيجية الصهيونية التاريخية التي لا تهتم بالمفاوضات وشكلها، ولا تعلق كبير أهمية على السلام بقدر اهتمامها بالأمن، فأمن الكيان الصهيوني هو هدفها الرئيس وهاجسها الكبير، وهو يتقدم على السلام دائماً، فلم يكن السلام تاريخياً يشغل بال الإسرائيليين يوماً، وإنما الأمن هو هاجسهم الأساسي.

## ١- البرنامج الانتخابي لحزب الليكود:

يتلخص برنامج حزب الليكود بأن المفاوضات التي يمكن أن يقبلها مع الطرف الفلسطيني لا تخرج عن إطار حل المشاكل الاقتصادية للضفة وغزة، وتحسين أوضاع الفلسطينيين المعاشية. وبالتالي فهو يستبعد أية مفاوضات تهدف للوصول إلى اتفاقيات سلام شامل ودائم مع الفلسطينيين؛ لأنه يرفض مبدأ الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٨/٥ م.

(٢) مها عبد الهادي، «نتائج الانتخابات الصهيونية: استفتاء على الحرب»، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثالث، آذار/مارس ٢٠٠٩ م، ص ٤٦.

للدخول في الائتلاف الحكومي مع نتياهو الموافقة على تقديم اقتراح مشروع قانون يربط بين المواطنة والولاء للدولة ولقيمتها الأساسية، ومنح امتيازات لمن أدوا الخدمة العسكرية والخدمة الوطنية بمؤسسات التعليم العالي، وفي تخصيص الأراضي والوظائف في الخدمات العامة.

ومن أبرز الظواهر التي صاحبت المشهد الانتخابي الأخير، والمتعلقة بأداء العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، هي استمرار ظاهرة عزوف ناخبي هذا الوسط عن الاقتراع في الانتخابات العامة؛ إذ سجلت نسبة المشاركة بالانتخابات أدنى معدلاتها،

بحيث لم تتجاوز ٥٤٪، في مقابل نسبة مشاركة داخل الوسط اليهودي بلغت ٦٥,٢٪، وتعد تلك النسبة هي الأقل في المشاهد الانتخابية، حتى مقارنة بالانتخابات الماضية، التي سجلت المشاركة العربية فيها ٥٦٪ من إجمالي العرب

الذين لهم حق التصويت.<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: تشكيلة الحكومة الإسرائيلية وبرنامجهما السياسي:

تعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة ٣٢) برئاسة زعيم الليكود بنيامين نتياهو، والتي تم تنصيبها مساء ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩م، الحكومة الأكبر في تاريخ الكيان الصهيوني. وهي تضم ثلاثين وزيراً وسبع نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود، و«إسرائيل بيتنا»، والعمل، و«شاس»، و«يهودوت هتורה»، و«البيت اليهودي».<sup>(٤)</sup>

(٢) علاء سالم، «الوسط العربي في إسرائيل وانتخابات الكنيست الثامنة عشرة»، مجلة مختارات إسرائيلية (القاهرة)، العدد رقم ١٧١، مارس ٢٠٠٩م.

(٤) «الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون برئاسة بنيامين نتياهو» نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (الناصرة)، ١٦/٤/٢٠٠٩، ص ٢.

وربط اقتصادها كلياً بالكيان الصهيوني، ورفض عودة أحد من اللاجئين الفلسطينيين، ويعمل على ترحيل العرب في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م إلى الدولة الفلسطينية الجديدة.

وبالنسبة للتسوية مع سوريا، فإن برنامج الحزب يوصي بقبول الانسحاب من الجولان، ولكن ليس لخطوط الرابع من يونيو، ويشترط أن تدوم مدة الانسحاب عدة سنوات، ويتشدد بقضايا المياه والمناطق المجردة من السلاح والتطبيع وغير ذلك.<sup>(١)</sup>

### ٣- البرنامج الانتخابي لحزب العمل:

لا يختلف برنامج حزب العمل جوهرياً عن برنامج كاديما إلا ببعض التفاصيل، ويبقى بمجمله بعيداً عما يمكن أن يقبل به الفلسطينيون أو السوريون أو العرب. ومن هذه المواقف يبرز دعم المسيرة السلمية واستمرارها على أساس إيجاد

حل على أساس دولتين لشعبيين، وضم المستوطنات الكبرى، وإخلاء المستوطنات المعزولة، والقدس ستكون العاصمة الأبدية والمكان المقدس للشعب اليهودي، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.<sup>(٢)</sup>

### الداخل الفلسطيني وانتخابات الكنيست:

اتسم المشهد الانتخابي للكنيست الثامن عشر، بقدر عالٍ من التحريض السياسي على الوسط العربي داخل الكيان الصهيوني، وهو المحدد الذي أتى كنتيجة لتعاطف أبناء هذا الوسط مع فلسطيني قطاع غزة. ومن المثير أن التحريض على مرشحي الوسط العربي كان تحت شعار «من دون الولاء لا مواطنة». وكان اثنان من الشروط الخمسة التي طرحها ليبرمان

(١) حسين العودات، «الانتخابات الإسرائيلية وبرامج الأحزاب»، مرجع سابق.  
(٢) سليمان المشاقبة، «الخرطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية»، مرجع سابق.

يتم عن طريق تبني خطة سلام على أساس الدولتين، والاتحاد الأوروبي يبيث الرسائل القائلة بأن التكر للدولتين سيواجه بعقوبات، والعالم العربي يبيث رسالة واضحة أنه يتمسك بمبادرة السلام العربية، ولكن ليس من دون حدود (١).

### الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية:

أما برنامج الحكومة الإسرائيلية الذي طرحته أمام الكنيست نيل الثقة، فإن أبرز بنوده السياسية:

١- «أن الحكومة ستعمل بشكل فعال على تكريس الأمن القومي، وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم».

٢- «أن الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام، وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا، عبر صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل».

٣- «أن الحكومة ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي، كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد الخاصة بأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد، تمسكاً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال» (٢).

### رابعاً: توجهات الحكومة الإسرائيلية تجاه قضايا

#### الصراع:

القواعد التالية تلعب دوراً مهماً في تحديد معالم سياسة بنيامين نتنياهو تجاه العرب، والتي تتصف بالعموميات، والنظرة الدونية:

١- حدّد نتياهو ثلاث لاءات تشكل عصب مواقفه تجاه العرب: لا انسحاب من هضبة الجولان، ولا

(١) نظير مجلي، «قراءة في برنامج حكومة نتياهو: نصوص ضبابية ورهان على طاولة قمار»، صحيفة الغد الأردنية، ١/٤/٢٠٠٩م.  
(٢) «الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون برئاسة بنيامين نتياهو»، نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مرجع سابق.

ويلاحظ أن نصوص الاتفاقات الائتلافية والخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتياهو، لا تتضمن برنامجاً سياسياً، بل نصوصاً ضبابية عامة تفتح الباب أمام جملة من التفسيرات والتأويلات. ويدرك على الفور أن نتياهو يمارس لعبة رهان مخططة، كما لو أنه جالس حول طاولة قمار في كازينو. ففي الاتفاقات الائتلافية مع حزبي «إسرائيل بيتنا» و«شاس» توجد ٨ بنود: ستة منها تفصيلية تتعلق بالفلسطينيين، لكنها لا تتطرق إلى الدولة الفلسطينية أو السلام، وهي:

«تضع الحكومة لها خطة لتصفية الإرهاب»، و«هدف استراتيجي للحكومة بتدمير حكم حماس في قطاع غزة»، و«العمل بحزم على وقف إطلاق الصواريخ والقذائف على البلدات الإسرائيلية، خصوصاً من قطاع غزة»، و«وقف تدفق الأموال لتنظيمات ونشطاء الإرهاب»، و«محااربة التحريض على إسرائيل واليهود في كتب التدريس»، و«لا مفاوضات سياسية مع تنظيمات الإرهاب».

يضاف إلى ذلك بندان سياسيان آخران: الأول يتعلق بإيران، «العمل مع المجتمع الدولي على منع إيران من التسلح النووي». والثاني يتحدث عن ضرورة «تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع روسيا».

وفي الاتفاق مع حزب العمل توجد عدة بنود إضافية تقول: «الحكومة تبلور خطة للتسويات السلمية والتعاون في الشرق الأوسط»، و«الحكومة تحترم الاتفاقيات الدولية الموقعة»، و«تسعى لتحقيق السلام مع جميع دول الجوار».

يريد نتياهو من وراء كل هذه الصياغات أن يتحرك من خلال فحص ردود الفعل الدولية والإقليمية والمحلية، فهو يدرك أن الجمهور الإسرائيلي يريد حكومة قوية تحقق له السلام والأمن، وقد رأى في أحزاب اليمين هذه القوة.

والإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما التي ترسل أكثر من إشارة إلى أنها تريد من حكومته أن تتسجم مع الإرادة الدولية في قضية السلام، وتؤكد أن ذلك

الإسلامي، من خلال فتح الحدود والأجواء، إلى جانب السماح للصهاينة بالحصول على تأشيرات دخول إلى الدول العربية بشكل طبيعي، وإعطاء الحق لشركة الطيران الإسرائيلية (العال) بالمرور في الأجواء العربية، والهبوط في المطارات دون عوائق.

وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن الدخول في مفاوضات على أساس حل الدولتين، مع تأجيل البحث في قضايا الحل النهائي مثل: مستقبل القدس، وحق العودة، إلى وقت غير محدد، وهي القضايا التي تعتبرها الدولة العبرية «شائكة» أو «معقدة». وهذا يعني قيام دولة فلسطينية دون حدود متفق عليها، وبدون أن تكون القدس عاصمة لها. (٣)

#### الحرب على جميع الجبهات:

وفق توصيات معهد ريوّت لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين (تل أبيب) لحكومة نتياهو بعنوان «تقييم العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية: بناء دولة فلسطينية بالضفة الغربية» بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥م، وترجمها مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية في رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣م، فإن السياسة الإسرائيلية الجديدة تجاه من يعتبرهم الكيان الصهيوني «أعداءه القدم الجدد»، ستركز في استخدام القوة، وستكون على النحو التالي:

#### أ- حماس:

ضرورة استخدام لغة القوة مع حركة حماس لإجبارها على تغيير موقفها، والدعوة لتنفيذ عملية عسكرية لاقتحام قطاع غزة مجدداً، واستعادة الجندي «شاليط». كما ستتبع الحكومة الحالية أسلوباً جديداً في التفاوض مع حماس، باستخدام وسائل ضغط على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية

(٣) علي بدوان، مجلة فلسطين المسلمة، العدد السادس، يونيو/حزيران ٢٠٠٩م، ص ٤٤.

مفاوضات حول القدس، ولا مفاوضات مشروطة مع العرب، أي أنه إذا أُجريت مفاوضات فستكون مفاوضات من أجل المفاوضات، أو كما قالها نتياهو نفسه: «سلام من أجل السلام».

٢- يعتقد نتياهو أنه يجب المحافظة على الوضع القائم وترسيخه، وفي نفس الوقت، يؤمن أن أي تغيير متوقع يجب أن يكون على حساب العرب؛ بمعنى أنه ليس على الكيان الصهيوني القيام بأي شيء، وإنما منح سلام للعرب مقابل سلام، ويعتبر هذا تنازلاً، أو تواضعاً، أو حتى معروفاً للعرب.

٣- يعتقد نتياهو أن كل خطوة تقوم بها الحكومة الإسرائيلية يجب أن تتبع من حرصها على أمن مواطني الكيان الصهيوني، وليس من المهم أن يؤخذ أمن أو سلامة الطرف الثاني بعين الاعتبار.

٤- لا يفرّق نتياهو بين عرب وعرب، وإنما يحاول المراهنة على زعماء عرب معتدلين مؤيدين للطرح الأمريكي؛ لبناء حلف واحد مع الكيان الصهيوني، وإبراز حكومته في مقدمة الدول المدافعة عن مصالح الغرب في المنطقة. (١)

٥- يعارض نتياهو أي انسحاب من الضفة الغربية، ويعدّها -في أسوأ الاحتمالات- مناطق متنازع عليها وليست أراضٍ محتلة. (٢)

#### اعتراف إسلامي وتطبيع شامل:

تعرض الإدارة الأمريكية على حكومة نتياهو القبول باعتراف دول العالم الإسلامي، ورفع العلم الإسرائيلي في سماء العواصم العربية، مقابل الانسحاب من الضفة الغربية، و«تجميد الاستيطان لمدة عام»، على أن تبدأ بخطوات تطبيع مع الدولة العبرية، تقوم بها جميع الدول العربية ومعها جميع دول منظمة المؤتمر

(١) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتياهو»، مجلة شؤون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.  
(٢) لقاء مع صحفيين نشره موقع صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٨م.

**دولة فلسطينية بسيادة إسرائيلية كاملة:**

من الطبيعي أن يكون الفلسطينيون أكثر المواضيع التي شغلت بنيامين نتياهو طيلة حياته السياسية، وخاصة أنه يراهم عدوًا يعيش على «أرض آبائه وأجداده» بشكل مؤقت، ربما لعدم استطاعته التخلص منهم في هذه الظروف، وهو ما يصبو إليه حينما تحين الساعة الملائمة لذلك.

**المنطلق الأساسي لرؤية نتياهو للفلسطينيين وفلسفته تجاههم ومستقبلهم في البلاد، يقوم على ما يلي:**

**أولاً:** لا يعترف نتياهو أساساً بالوجود السياسي الفلسطيني على أرض فلسطين؛ فقد وصف نتياهو الفلسطينيين بأنهم «مجموعات تسكن على أرض وطننا، أرض آبائنا وأجدادنا». ويضيف: «قبل

لا يؤمن نتياهو بسلام مع الفلسطينيين، والسبب يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يقول: «المعتدلون لا يريدون الاعتراف بأن «دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». وقال أيضاً: «حين يعترف الفلسطينيون بدولة اليهود يفتح الباب للقضايا الأخرى».

أن نبدأ المفاوضات معهم عليهم الاعتراف بإسرائيل أنها دولة لليهود»؛ لذا يعتقد نتياهو أن الصراع لا يكمن في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وإنما في «رفض الفلسطينيين الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة يهودية في وطنه التاريخي».<sup>(٣)</sup>

**ثانياً:** لا يؤمن نتياهو بسلام مع الفلسطينيين، والسبب يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يقول: «المعتدلون لا يريدون الاعتراف بأن «دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». وقال أيضاً: «حين يعترف الفلسطينيون بدولة اليهود يفتح الباب للقضايا الأخرى».

**ثالثاً:** ليس لدى نتياهو أفكار واضحة محددة يمكن الرهان على قبولها، أو حتى جزء منها؛ فهو، ولو بقي في خانة العموميات، يركز على رفض ما يطرح حين يأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين،

مترافقة مع الحوار والاتصالات، ما يستدعي تنسيقاً بين مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهنا لا يجب تناسي الاتفاق الذي وقّع بين «الليكود» و«إسرائيل بيتنا» حول الإطاحة بحكومة حماس في قطاع غزة.<sup>(١)</sup>

**ب- حزب الله:**

سيحاول نتياهو التعاطي، في أي فرصة متاحة مستقبلاً، مع هذه الساحة بوسيلتين هما: شن حرب ضروس وشاملة ضد حزب الله، بما يتجاوز نطاق إضعافه عسكرياً إلى تصفيته، واحتلال أجزاء من جنوب لبنان، وعلى الأخص المناطق التي يوجد فيها نهرا الليطاني والوزاني، بهدف السيطرة على مصادر المياه.

**ج- سوريا:**

التعاطي معها «إسرائيلياً» في المستقبل على أساس استراتيجية العصا العسكرية الغليظة، بدعوى تعديل سلوكها حيال الكيان الصهيوني على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وإغلاق كل المنافذ والمسارات التفاوضية حول مصير مرتفعات الجولان، ووضع حد لمعادلة الأرض مقابل السلام.

**د- إيران:**

بذل قصارى الجهد للحيلولة دون تسليح إيران نووياً، مع التأكيد على أن امتلاكها للسلاح النووي الذي سيمثل خطراً على الكيان الصهيوني ودول المنطقة والعالم بأسره أمر غير مقبول. وبالتالي الأخذ بزمام المبادرة الهجومية لتدمير ما يزعم أنه برنامج نووي عسكري إيراني.<sup>(٢)</sup>

(١) «تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للتعاطي مع حماس وسلطة رام الله»، مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٩/٦/٣م.

(٢) انظر مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، نقلاً عن نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (الناصر)، ٢٣/٤/٢٠٠٩م.

(٣) موقع معارف الإلكتروني ٢٠٠٩/٥/٩م.

إن لم يكن مستحيلاً، فيحدد أنه إذا قُدر وأقيمت، يجب أن تكون محدودة السيادة، ومحدودة الثروات، ومنزوعة السلاح، يسيطر الجيش الإسرائيلي على جوها وبحرها وحدودها البرية.<sup>(٣)</sup>

### تصعيد الاستيطان:

يمنح نتياهو الاستيطان مكانة مهمة في مفهومه الشامل للمشروع الصهيوني؛ لأنه يجسد، في نظره الوجود والاستمرار، والأمن والاستقرار؛ لذلك يتعهد نتياهو بأنه «لن يخلي مستوطنات؛ لأن هذا يُوجد فراغاً تملؤه حماس»، وحين تحدث في مستوطنة «بيت إرييه» إلى الشرق من مدينة اللد قال: «من خلفنا يوجد مطار اللد، وتل أبيب، إذا أخلينا هذا المكان سوف يصبح منطقة ثابتة لحماس وإيران».<sup>(٤)</sup>

استمر في هذا النهج، ربما بأكثر قوة، بعد انتخابه مرة أخرى في شباط ٢٠٠٩م؛ حيث صرح أنه «لن يوقف الاستيطان في الضفة الغربية، وإذا حدث ومُنع الإسرائيليون من بناء بيوت لهم، فسوف يُمنع الفلسطينيون أيضاً».<sup>(٥)</sup>

ميدانياً، نشرت صحيفة هآرتس، يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٧/٥م أن حكومة بنيامين نتياهو، صعّدت الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية رغم مطالب أمريكية وأوروبية بتجميد أعمال البناء في المستوطنات. وأضافت أنه منذ مطلع شهر نيسان ٢٠٠٩م، ارتفعت وتيرة الأنشطة الاستيطانية المتمثلة بشق طرق جديدة، وتحسين أخرى موجودة، وتنفيذ أعمال واسعة النطاق من أجل تحويل أراضٍ زراعية إلى مواقع بناء، وإضافة مبانٍ في بؤر استيطانية، والقيام بأعمال بناء في مستوطنات.

(٣) موقع معاريف الإلكتروني ٢٠٠٩/٥/٣٠م.

(٤) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٢٦م.

(٥) المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩/٧/٥م.

ويؤيد سياسات المضايقة لتهجير الفلسطينيين من الوطن.<sup>(١)</sup>

**رابعاً:** تتجاهل أفكار نتياهو العامة حقوق الفلسطينيين الأساسية، فهو يقبل بدولة فلسطينية منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة إلى جانب الكيان الصهيوني الذي يجب أن تكون حدوده بحيث يمكن الدفاع عنها، وهنا يقصد بشكل عام أن تكون على نهر الأردن، وإلغاء حق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي سُردوا منها منذ عام ١٩٤٨م، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ احتُلت عام ١٩٦٧م؛ لأن «الانسحاب لا يأتي بالسلام»؛ حيث «انسحبت إسرائيل وجاءت على إثر ذلك الانسحاب موجات عنف»، واعتبار المستوطنين طلاب سلام وحياء طبيعية، والقدس الموحدة

عاصمة أبدية للكيان الصهيوني لا يُقبل التفاوض عليها.

في مثل هذا الموقف، رفض نتياهو الانسحاب الأحادي الجانب وحذر من إقامة دولة فلسطينية في الظروف الحالية؛ لأنها تصبح دولة حماس وإيران. وأكد نتياهو لاحقاً أنه لا يمكن الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلا بعد ضمان نزع أسلحتها والاعتراف الكامل ب«يهودية إسرائيل»، مشدداً أنه «من حقنا أن نقيم دولتنا اليهودية في هذه الأرض؛ لأن أرض إسرائيل موطن الشعب اليهودي».<sup>(٢)</sup>

ومن بين أبرز المواقف التي حددها نتياهو تجاه الدولة الفلسطينية أنه في خطابه في جامعة «بار إيلان» في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩م وافق على مبدأ إقامة دولة فلسطينية، لكنه حدّد العديد من الشروط التي تجعل من قبول الفلسطينيين لها أمراً صعباً

(١) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٢٨م.

(٢) صحيفة الجيروزاليم بوست ٢٠٠٩/١/٢٧م.

إلى القرى المهجرة، وقانون عدم الاعتراف بيهودية وصهيونية الدولة.<sup>(٣)</sup>

كما أن عام ٢٠٠٩ م يشكل مفصلاً في تعامل الكيان الصهيوني مع العرب في فلسطين المحتلة، نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات تراكمت في السنوات الماضية، ابتداءً بانتفاضة الأقصى، مروراً بحرب لبنان، وانتهاءً بالحرب على غزة، ونتائج الانتخابات الأخيرة.

وبالإمكان التكهن بأن حكومة نتياهو لن تكفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المطالب القومية والسياسية للأقلية الفلسطينية، بل ستتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطنة الممنوحة للأقلية. وسوف تطالب الفلسطينيين بحسم موقفهم على نحو نهائي في مسألة قبول الشروط الإسرائيلية للإبقاء على المواطنة.

وكما يبدو، فإن الحكومة الإسرائيلية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين بحسم قضية المواطنة، وربطها بـ«الولاء للدولة»، والتأكيد على أن الحل هو إقامة دولتين واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ م، والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. وفي حال رفض العرب في فلسطين المحتلة قبول هذا، فمن المتوقع أن تزداد الأصوات الإسرائيلية التي تطالب بتبادل أراضٍ وسكان مع السلطة الفلسطينية.<sup>(٤)</sup>

### خامساً: كيف تتعامل الأمة الإسلامية مع توجهات الحكومة الإسرائيلية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا؟

كان واضحاً، منذ زمن، لكل من يريد أن يرى، أن التسوية التي تتوخاها وتراهن عليها القيادات الفلسطينية والعربية الرسمية، والتي تتأسس على

(٣) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتياهو»، مجلة شتون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩ م، ص ٩.

(٤) مطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل بعد انتخابات الكنيست الأخيرة»، موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٩ م.

ونقلت عن درور إتيكس، الناشط في منظمة «بيش دين» الحقوقية الإسرائيلية، قوله: إن أعمال البناء في المستوطنات الجارية حالياً هي «الأكبر من نوعها منذ صيف عام ٢٠٠٣ م».<sup>(١)</sup>

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتياهو، قد أعلن رفضه للشروط الأوروبية، التي ربطت بين تحسين مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني واعتراف الأخير بحل الدولتين. كما رفض تجميد الاستيطان، ووقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية.

وجدد بنيامين نتياهو، تعهده خلال لقائه باراك أوباما في البيت الأبيض، الاثنين ١٧/٥/٢٠٠٩ م، بعدم إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، لكنه رفض طلب أوباما بتجميد أعمال البناء في المستوطنات القائمة، وبرّر نتياهو ذلك بـ«سد احتياجات التكاثر الطبيعي»، وقال للمسؤولين في الإدارة الأمريكية: إنه «لا يمكن البناء في الهواء في المستوطنات في الوقت التي تواجه تكاثراً طبيعياً».<sup>(٢)</sup>

### مطالبة المواطنين العرب بالولاء للكيان الصهيوني:

هناك إجماع في الكيان الصهيوني على أن المواطنين العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م، يشكلون تهديداً أمنياً، وصفهم نتياهو نفسه بأنهم وباء سرطان ينتشر في جسد الدولة العبرية، لذلك يجب جعل حياتهم صعبة وقاسية، من أجل أن يرحلوا عن البلاد، ويطالب بزيادة الإجراءات القاسية لتجعل حياتهم غير محتملة.

عملت حكومة نتياهو على تقنين هذه التوجهات بسن قوانين عنصرية، ما زال قسم منها في مراحل المصادقة النهائية. ومن بين أبرز القوانين، قانون «الولاء»، وقانون منع المشاركة في مسيرة النكبة

(١) صحيفة هآرتس ٢٤/٤/٢٠٠٩ م.

(٢) صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٢/٥/٢٠٠٩ م.

على أية حال، يجد الفلسطينيون أنفسهم مجدداً أمام حكومة يمينية متطرفة بزعامة نتياهو، الذي يدعو صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام»، على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء سلام اقتصادي مع الفلسطينيين، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، لم يعد ثمة مناص أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصاً بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يمكن أن يسهّل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، وبمكّنتهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة.

#### ثمة خيارات عديدة أمام الفلسطينيين:

أولها يتمثل باستمرار الوضع الحالي، أي الاستمرار بخيار المفاوضات وعملية التسوية، بغض النظر عنّ يحكم «إسرائيل»، وهو الخيار الأكثر كلفة؛ إذ إنه يمكن أن يفاقم حدة الانقسامات الفلسطينية، كما أنه يضعف السلطة أمام شعبها، ويعزز قدرة الكيان الصهيوني على فرض إملاءاته بالاستيطان والجدار الفاصل والتهويد، وباستخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين.

في مقابل ذلك، فهناك خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية (الدولة ثنائية القومية)، وهو خيار مستحيل؛ ليس لأنه يتعارض مع مكانة فلسطين كأرض وقف إسلامي فحسب، وإنما الكيان الصهيوني يصر على دوام الاحتلال، والسيطرة على الفلسطينيين، وإيجاد ممهّدات لذلك بقوة الأمر الواقع أيضاً.

ثمة خيار ثالث يتمثل بحلّ السلطة، وإنهاء وظيفتها التفاوضية. ويمكن طرح هذا الخيار، كخيار مقاومة

إقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع، وعاصمتها القدس الشرقية، مع حل عادل لقضية اللاجئين، غير موجودة في القواميس الإسرائيلية. كما كان واضحاً أن ثمة إجماع إسرائيلي، لا تنازل عنه، يتمثل باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، والحفاظ على الكتل الاستيطانية في الضفة، وعدم تحمّل أي مسؤولية بشأن حل قضية اللاجئين.

#### وفي هذا الإطار، حكمت علاقة الكيان الصهيوني بهذه

#### القيادات ثلاثة مسارات:

**المسار الأول،** يتمثل بتلاعها بعملية التسوية، وسدّ ألقها، وجعلها بلا معنى، عبر توسيع وتعزيز الأنشطة الاستيطانية، وبناء الجدار الفاصل، والتضييق على الفلسطينيين، وإضعاف السلطة، وفرض الحصار على غزة، ورفض الانسحاب من الجولان، والاستمرار في فرض أجواء الحرب على لبنان والتدخل في شؤونه الداخلية.

**أما المسار الثاني:** فيتمثل بشنّها حروباً مدمرة ضد الفلسطينيين، منذ رفضوا الانصياع لإملاءاتها في المفاوضات. وقد بيّنت الحكومة الإسرائيلية، باستخدامها القوة الوحشية بأنها لا تلقي بالألّ للفلسطينيين، ولا تعاملهم كشركاء، ولا كجيران، وكأنه ليس ثمة عملية تسوية، وهذا ينطبق على مؤسسات السلطة التي دمّرتها في الضفة والقطاع.

**وبالنسبة إلى المسار الثالث،** الذي عملت عليه الحكومة الإسرائيلية، فيتمثل بالتملص من استحقاقات التسوية، بدعوى مراعاة حساسية قطاعات من المجتمع الإسرائيلي، وبدعوى غياب الإجماع بين تياراتها السياسية. ومن أجل ذلك فقد كانت الديمقراطية الإسرائيلية، وضمنها التوجه لانتخابات مبكرة تلو الأخرى، هي الوسيلة التي أخرجت، أو برّرت، فيها الحكومات الإسرائيلية، تملّصها من عملية التسوية حتى الآن.



وأما أمريكياً، فليس لدى الرئيس أوباما، كما يبدو، ما يقدمه للعرب سوى التلميح بأن الإدارة ستستمر ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية، دون الاعتراف بالحقوق العربية، أو حتى التلويح بموقف محايد خلال هذه المفاوضات عندما تعقد، ناهيك عن استحالة أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغطاً فعالاً وجدياً على الحكومة الإسرائيلية لتغيير مواقفها، أو حتى لتوقف بناء المستوطنات، بل لم نعد نسمع كلمة واحدة عن تجميد أو إيقاف الاستيطان، من أي زائر أمريكي!

أما بالنسبة للكيان الصهيوني فلا تطالبه بشيء جدّي، ولا تتخذ مواقف صارمة تجعله يتوقف عن بناء المستوطنات. ويعرف نتتياهو أن الرفض الأمريكي هو رفض لفظي، ولذلك لم يأبه له، واعتبره تبايناً في وجهات النظر بين الحلفاء، وخلافاً بين الأصدقاء!

وكأن خطة الرئيس أوباما تستهدف استدراج العرب أو الضغط عليهم، بوسائل ناعمة وقفاضات حريرية هذه المرة، مما يؤدي إلى سقوط آخر ورقة ضغط أو قوة في يدهم وهي ورقة التطبيع، بعد أن سقطت أوراق القوة العربية، ورقة بعد ورقة، دون أن يحصلوا إلا على مفاوضات لا تنتهي. وما زال الأمريكيون ثم الأوروبيون يدافعون عنها ويبررون لها كل تصرف، ويذكرون يومياً بأن أمن الكيان الصهيوني من أمنهم، وأن العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، والإسرائيلية - الأوروبية، هي علاقات استراتيجية لا يمكن المساس بها.

وطالما أن المصالح الأمريكية مصانة في جميع الدول العربية على قاعدة تبعية النظام الإقليمي العربي

شعبية بين أشكال مقاومة أخرى، كتحدٍ للسياسة التي ينتهجها الكيان الصهيوني، ووضعه أمام مسؤولياته كدولة محتلة، وما يمكن أن يتمخض عن هذا الوضع من تفجير انتفاضة ثالثة تتفاعل أدواتها مع العمل الجهادي من داخل فلسطين المحتلة ومن الخارج، بحيث يجمع بين العمليات العسكرية عبر الحدود ومن داخل الأرض المحتلة.

وهذا الأمر يتطلب مساندة الأمة الإسلامية مادياً ومعنوياً ولوجسئياً، أي تكريس البعد الإسلامي في قضية فلسطين.

ليس لدى الرئيس أوباما، كما يبدو، ما يقدمه للعرب سوى التلميح بأن الإدارة ستستمر ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية، دون الاعتراف بالحقوق العربية، أو حتى التلويح بموقف محايد خلال هذه المفاوضات عندما تعقد.

وفي هذا السياق، ليس بمقدور فصائل المقاومة أن تتجاهل حجم المأزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلباً على أداء حكومة «نتياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات

جديدة مع العرب. لذا، فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل - حماس تحديداً - بأن ترفض أسلوب التهدة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتحكم في جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاعتقالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

أما على الجانب العربي، فنجد أن الصهاينة يرفضون التخلي عن الجولان ومزارع شبعاء، كما يرفضون التخلي عن القدس ويعتبرونها عاصمة أبدية لهم، وكذلك بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية، وتتزايد حدة الدعوات العنصرية التي تدعو إلى طرد فلسطينيي الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨م.

لتنفيذ مخططاته الساعية إلى فرض المزيد من الوقائع على الأرض، ويمنح الصهاينة فرصة كي يحققوا ما يسعون إليه.

المطلوب من القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة كخيار يحفظ كرامة الأمة بعد سلسلة الإهانات التي تعرضت لها عند اختيارها ما يسمى السلام خيارًا استراتيجيًا، إضافة إلى رفض الإملاءات الأمريكية بالتطبيع مع العدو الصهيوني مهما كان شكله، والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه الإدارة الأمريكية المنحازة.

للولايات المتحدة، فليس هناك ما يشير إلى نية أوباما وإدارته في الضغط على الكيان الصهيوني لمنع من شن حرب جديدة ضد المقاومة في قطاع غزة، وغيرها من الأراضي العربية.

ومن هنا، فإن المراهنة على مواقف الإدارة الأمريكية هو تمسك بالسراب، وقرارات وزراء الخارجية العرب بدعم التحرك الأمريكي الساعي إلى مقايضة التطبيع بوقف الاستيطان بشكل تنازلاً جديداً من شأنه إعطاء الاحتلال مزيداً من الوقت

## معلومات إضافية

## استراتيجيات ننتياهو للتخلص من الضغوط الأمريكية المحتملة :

بعد تكليفه من قبل الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، بتشكيل الحكومة خيم على «بنيامين ننتياهو» شبح باراك أوباما، رئيس أمريكا الجديد. ومن هنا، ركز ننتياهو اهتمامه الأساسي، على إيجاد طريقة لنزع فتيل التهديد الذي يمثله أوباما له، والذي تبدو آراؤه بشأن إيران، وبشأن حل الصراع العربي- الإسرائيلي على أساس خيار الدولتين، وبشأن العلاقات مع العالم الإسلامي متناقضة تمامًا مع آراء ننتياهو الشخصية.

الدلائل المبكرة تشير إلى أن ننتياهو سيلجأ إلى خمس استراتيجيات لتقليص، وتجنب، والتخلص في النهاية من أي ضغط محتمل من واشنطن، خصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي لا ينوي -على العكس تمامًا من أوباما- إيلاءها أي أولوية.

**الاستراتيجية الأولى:** القيام بحملة تسويقية؛ حيث لم يتردد ننتياهو في سبيل تخفيف الضغط عليه من استخدام ثلاثة من منافسيه السياسيين، وهم: شمعون بيريز، وإيهود باراك، وبنيامين بن اليعازر، لتسويق نفسه أمام العالم؛ فأرسل شمعون بيريز، رئيس الكيان الصهيوني، إلى واشنطن؛ ليقول بأن ننتياهو: «رجل سلام... يفتش عن سلام تاريخي...، ولم يُبد، منذ انتخابه، معارضةً لحل سياسي على أساس دولتين». وأرسله إلى الأردن أيضًا؛ ليؤكد أن ننتياهو ملتزم بالسلام والمفاوضات مع الفلسطينيين.<sup>(١)</sup>

وقام باراك بتسويق ننتياهو حين أكد أن ننتياهو «مستعد للمفاوضات السلمية وموافق على حل الدولتين، وقام بنيامين بن اليعازر بتسويق ننتياهو بأنه «يؤيد إقامة دولتين لشعبين، وأنه سوف يفاجئنا جميعًا».<sup>(٢)</sup>

**الاستراتيجية الثانية:** اللعب بالورقة الروسية في محاولة لابتكار ضغطٍ ما على أوباما، أو لتخفيف الخوف المتوقع مواجهته، ليظهر أن أكثر من مليون مهاجر يتحدثون الروسية يسكنون الكيان الصهيوني.

ولذلك لم تكن صدفة أن قام ننتياهو بتعيين أفيغدور ليبرمان وزيرًا للخارجية، وليس من قبيل المصادفة أيضًا أن اجتمع مع صحفيين روس قبل أسبوع من زيارته واشنطن، ليقول لهم وبالحرف الواحد: «علاقات إسرائيل مع روسيا مهمة».<sup>(٣)</sup>

وفي نفس الفترة، بعث عدة رسائل إلى أوباما قبل أن يصل واشنطن في أيار/مايو ٢٠٠٩م من أبرزها: «لن أنسحب من هضبة الجولان؛ لأنها تشكل منطقة استراتيجية لإسرائيل»، و«لن أتنازل عن أي شيء مهم بالنسبة لأمن إسرائيل».

**الاستراتيجية الثالثة:** إعداد الجيش الإسرائيلي لحرب قادمة، فمنذ انتهاء حرب لبنان ٢٠٠٦م وحرب غزة ٢٠٠٨م، والإسرائيليون مشغولون في إعداد الجبهة الداخلية؛ لأنهم يرون جبهة «مثل باقي الجبهات في الحروب القادمة».

ففي الأسبوع الأول من حزيران ٢٠٠٩م أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات ومناورات في الجبهة الداخلية أوجدت انطباعًا أن حربًا قريبة توشك أن تقع، وخاصة أن ننتياهو قد عبّر عن نية حكومته «إكمال عملية غزة»، واستعادة عامل الردع. كما أن التركيز على هذا يربك الأمريكيين؛ لأن حربًا إسرائيلية قد تضر بمصالحهم القومية في المنطقة، وتُستعمل كورقة للابتزاز.<sup>(٤)</sup>

**الاستراتيجية الرابعة:** تتمثل في مد قرون استشعار نحو سوريا في محاولة لإحياء المحادثات السورية-الإسرائيلية غير المباشرة، التي كانت تُجرى في الشهور الأخيرة بوساطة تركية قبل أن تقطعها سوريا من جانبها بسبب الحرب في غزة.

والدافع الأساسي الذي يمكن أن يقف وراء سعي نتياهو لإحياء المسار السوري، هو إيجاد مبرر أو حجة يمكن من خلالها مقاومة الضغط الأمريكي المتوقع عليه لتحقيق تقدم على المسار الفلسطيني. فحجة عدم القدرة على تحقيق تقدم على المسارين في الوقت نفسه، هي حجة طالما استخدمتها الحكومة الإسرائيلية لمنع أي تحرك نحو تحقيق السلام الشامل.

على أي حال من الأحوال، لا توجد لدى نتياهو نية للوفاء بمطلب سوريا الأساسي، وهو استعادة هضبة الجولان، كما أن سوريا من جانبها لن يكون لديها أي توقعات حقيقية من إحياء المحادثات؛ لأنها تعرف جيداً أنها لن تتمكن من التوصل إلى اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، ما لم يتم تحقيق تقدم جوهري على المسار الفلسطيني أيضاً. لذلك، فإن المتوقع إذا ما تم إحياء المحادثات في نهاية المطاف، أن يسود شعور باللامبالاة لدى الطرفين بسبب عدم توقعهما إمكانية تحقيق أي نتيجة إيجابية من خلال المفاوضات.

**الاستراتيجية الخامسة:** التأكيد على خطورة التهديد الذي تمثله إيران وبرنامجها النووي، وذلك بهدف التقليل من شأن الطموحات الفلسطينية، ودفعها إلى مؤخرة المشهد.

وقد بدت هذه الاستراتيجية في غاية الوضوح، عندما قام نتياهو بمجرد تكليفه بتشكيل الحكومة بإطلاق تصريح شن من خلاله هجوماً على إيران، وقال فيه: إنه لا يخامرهُ أدنى شك في أنها تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، وأنها تمثل ليس أخطر تهديد يواجه الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨م فحسب، وإنما للعرب وللعالم الحر، على حد قوله.

### ويهدف تركيز نتياهو على إيران إلى تحقيق ما يلي:

١- إيجاد دور للكيان الصهيوني بالمنطقة في أعين الغرب كقاعدة أمامية، وإلى رفع قيمة أسهمها؛ فقبل الانتخابات التزم بأن إيران لن تحصل على سلاح نووي، وبعد الانتخابات التزم أنه لن يسمح لمنكري المحرقة بتنفيذ محرقة جديدة.

٢- الإيقاع بين إيران والعرب، وكأن الكيان الصهيوني أصبح حليفاً للعرب في مواجهة «العدو الفارسي» الأمر الذي يخلط الأوراق.

٣- يساعد تركيزه على إيران على طمس وتغييب القضية الفلسطينية، وتحويل الأنظار عنها، وخاصة بعد اهتمام إدارة الرئيس أوباما بهذه القضية، ونشاطها في حل هذا الصراع.

٤- وسيلة تمويه لعدم مواجهة الواقع؛ حيث لا يملك جرأة مواجهته والتحدث عنه، فقد قال نتياهو في خطابه أمام مؤتمر منظمة «الإيباك»، اللوبي الصهيوني في أمريكا، في أيار/مايو ٢٠٠٩م ما يلي: «يحدث في الشرق الأوسط تطور نادر، يشكل هدفاً مشتركاً لإسرائيل وللدول العربية، تحدُّ أمام الجميع، إنه إيران الممتلكة لسلاح نووي... وهذا يُوجد فرصاً للتعاون بين إسرائيل والدول العربية».<sup>(٥)</sup>

٥- ابتزاز الولايات المتحدة، فقد نُشر أنّ نتياهو حاول أثناء وجوده في البيت الأبيض في أيار/مايو ٢٠٠٩م التوصل إلى صفقة مع أوباما يلتزم وفقها نتياهو بعدم قصف إيران مقابل أن تخفف الولايات المتحدة ضغطها على الكيان الصهيوني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.<sup>(٦)</sup>

يقوم نتياهو بهذا رغم أنه يدرك أنّ إمكانية نجاحه ليست كبيرة؛ حيث لا ترى الولايات المتحدة، وفق مصادر معينة، أنّ لإسرائيل أي دور في الأزمة الأمريكية الإيرانية، ويدرك أيضاً أنّ امتلاك إيران لسلاح نووي قد لا يتعارض في حالات معينة مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما أوحاه روبرت جيتس في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي حين تم المصادقة على تعيينه وزيراً للدفاع، وحاول تبرير حق إيران في امتلاك سلاح نووي، مؤكداً أنّ ما تقوم به هو لغايات ردع الهجوم عليها.

والحقيقة أن الحديث عن الخطر الإيراني كان دائماً من التكتيكات التي يميل نتياهو إلى اللجوء إليها. ولذلك نراه في الوقت الراهن يبذل قصارى جهده للحيلولة دون تبلور حوار أمريكي - إيراني كما اقترح أوباما، وكما ردت إيران عليه بشكل إيجابي.<sup>(٧)</sup>

معنى ذلك أن نتياهو سيكون في حاجة إلى العمل بسرعة، وفي حاجة إلى استخدام كل ما لديه من دهاء إذا ما أراد أن يؤثر على تصميم أوباما على فتح صفحة جديدة مع إيران، وتعزيز عملية السلام العربي - الإسرائيلي، وبناء الجسور مع العالمين العربي والإسلامي.

### المصادر

- (١) جدعون ليفي، هآرتس ٧/٥/٢٠٠٩م.
- (٢) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.
- (٣) هآرتس ٥/٥/٢٠٠٩م.
- (٤) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.
- (٥) صحيفة معاريف ٦/٥/٢٠٠٩م.
- (٦) صحيفة هآرتس ١٥/٥/٢٠٠٩م.
- (٧) مسعود إغبارية، المرجع السابق.